علي الوردي بين الأخلاق والضائع من الموارد الخلقية*

• **د.غسان إسماعيل عبدالخالق**

رغم أن علي الوردي (١٩١٣-١٩٩٥) ما زال يبدو في أعين المعجبين به من المثقفين العراقيين الأب الروحي لعلم الاجتماع العراقي، إلا أن قلة منهم تدرك الفارق المنهجي بين كتاباته قبل عام ١٩٥٨ وكتاباته بعد ذلك. وإذا كان المعجبون به يروق لهم أن يقرنوه بالجاحظ وابن خلدون على امتداد مسيرته الثقافية الفكرية، فإن المنطق الاستقرائي الموضوعي يحيلنا إلى حقيقة مؤداها أن علي الوردي قبل عام ١٩٥٨ هو أقرب ما يكون إلى روحية ومنهجية الجاحظ، وأنه بعد عام ١٩٥٨ قد راح يقترب أكثر فأكثر من روحية ومنهجية ابن خلدون.

ما يدفعنا إلى هذا التمييز ، حقيقة أن علي الوردي نشر بحثه الموسوم (الأخلاق والضائع من الموارد الخلقية) في مجلة أبحاث الجامعة الأميركية ببيروت عام ١٩٥٨. وبكثير من التسامح يمكننا القول إن هذا البحث قد اشتمل على عدد من سمات الأسلوب الجاحظي، من حيث الاستطراد والسخرية واستخدام التعبيرات الشعبية والتركيز على التجارب الشخصية الذاتية والغيرية. لكننا بكثير من التجرد الموضوعي يمكننا القول أيضاً إن البحث هو أقرب ما يكون إلى تحقيق صحفي مطوّل مسوق بمواضعات المنهج الأميركي البراغماتي في حقل علم الاجتماع ، أي التركيز على الانطباعات والملاحظات والمسموعات الشخصية: سمعت..رأيت..حدثني..الخ . وبالتأكيد فإن البحث وإن استحضر ابن خلدون في غير موضع إلا أنه لم يرم عن قوسه.

* مراجعة نقدية قدّمت بدعوة من نادي (كتاب على الطاولة) في الملتقى الأدبي.

يتمثل المأزق الأول والأكبر للبحث في أنه لم يؤصّل مفهوم أو مصطلح أو دلالة الأخلاق، رغم أنه يتصدى لتشخيص (الأخلاق والضائع من الموارد الخلقية). وقد قفز علي الوردي عن هذا الاستحقاق منذ الصفحتين الأولى والثانية من البحث، على نحو يذكّر بقفزات الجاحظ، واكتفى - بدلاً من ذلك- بالقول إن (الأخلاق -كما تعلمون- من الأمور النسبية التي يختلف الناس في تقديرها)! وهو قول يفرغ أطروحته من مطلوبها أولا؛ لأن الأخلاق إذا كانت نسبية فهذا يعني انتفاء الحاجة إلى نقدها أو تقييمها أو مراجعتها، كما أنه يلحق أطروحته بالتيار السوفسطائي الأبيقوري في الأخلاق ثانيا؛ لأن هذا التيار أكد أنّ المعرفة نسبية تتفاوت من شخص إلى آخر ومن ثم فإن القيم الخلقية تتفاوت من شخص لآخر، وعليه فإن المناداة بالاحتكام إلى قانون أخلاقي هي دأب الجبناء والضعفاء العاجزين عن إشباع شهواتهم، وهو ما دفع بسقراط إلى نقض الأساس المعرفي لهذا الاتجاه الأخلاقي الانتهازي فأكد أن العقل هو مصدر المعرفة وليس الحواس، لأن ما يبدو للحواس أنه حقائق ما هو إلا أعراض تقبع خلفها الحقائق التي لا يمكن ادراكها إلا عن طريق العقل الذي يمكنه كبح أهواء النفس وإحراز الفضلية ومن ثم السعادة. وقد كان يجدر بالوردي وهو يتصدى لهذا المشكل العويص: أن يعرض لمفهوم الأخلاق وما طرأ عليه من تحولات في الفكر العربي الإسلامي بدءاً من الفارابي مروراً بابن مسكويه وابن سينا وابن حزم والغزالي وابن باجه وابن طفيل وليس انتهاء بعلي الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) الذي ذهب إلى أن الخُلُق هيئة راسخة للنفس تصدر عنها الأفعال بسهولة ويسر من غير حاجة إلى فكر وروية، وأن يفرق تفريقا واضحاً بين الأخلاق العملية اليومية (Morals) التي

تتفاوت المجتمعات والأفراد في تقييمها مثل الكرم والعفة والشجاعة وبين الأخلاق النظرية المطلقة (Ethics) التي يجتمع الأفراد والمجتمعات على التسليم بها مثل الحق والخير والجمال وفقاً للموسوعة البريطانية والموسوعة الأميركية.(للتوسع، انظر كتابي: الأخلاق في النقد العربي / المؤسسة العربية للدراسات و النشر).

وثمة بعد ذلك، العديد من المآخذ المنهجية التي يمكن إيرادها على النحو التالي:

أولا : رغم أن الوردي أشار بسرعة خاطفة إلى أن اتساع رقعة الصحراء في الوطن العربي هو المسؤول عن إنتاج ظاهرة البداوة، إلا أنه سرعان ما يقفز بعد ذلك عن السبب البيئي التراجيدي ليركز مطوّلا على أعراض النتيجة الجيوتاريخية التي تتمثل حقيقة في أن الانسان العربي بعامة هو ضحية واقعه ومحيطه الصحراوي.

ثانياً : يعترف الوردي بأنه اضطر إلى إبراز (النصف الفارغ من الكأس) في شخصية البدوي، لأن مطلوب بحثه - بناء على تكليف هيئة الدراسات العربية - هو التفتيش عن (الضائع من الموارد الخلقية). أي أن فرضية البحث قامت منذ البداية على السلب وليس على الإيجاب. و قد بلغ الأمر بالوردي في ضوء هذه السلبية حد التصريح بأسفه الشديد لأن الحكومات العراقية أقدمت على تجنيد أبناء البدو في الجيش! مع أن هذا الإجراء البديهي الذي أقدمت عليه كل الحكومات العربية يعد من أكثر السياسات نجاحاً على صعيد احتواء و توطين و تأهيل البدو.

ثالثاً : مع أن الوردي قد توسل في بحثه مراراً بأطروحة ابن خلدون حول التقابل بين البداوة والحضارة، لكنه تجاهل حقيقة أن ابن خلدون وإن أسند للبداوة دوراً عنيفاً في قصة الحضارة العربية إلا أنه أقدم على ذلك في ضوء تجربة تاريخية محدّدة ومؤلمة هي تجربة الاجتياح الهلالي الدامي للمغرب العربي بتحريض من الفاطميين الذين أرادوا الانتقام من والي تونس الذي أدار ظهر المجن للمذهب الشيعي وأعلن ولاءه مجدداً للمذهب السني، كما تجاهل حقيقة أن ابن خلدون رأى في البداوة العديد من الفضائل الحاسمة وعلى رأسها: العصبية التي أكد أن المُلْك أو النبوّة لا يستويان دونها، والروح القتالية العالية التي أكد مراراً و تكراراً أن استمرارها هو الضامن الأول لصعود الدولة كما أن تلاشيها هو العامل الأكبر لأفولها. (للتوسع، انظر كتابي: مفهوم الأدب في الخطاب الخلدوني / المؤسسة العربية للدراسات و النشر).

رابعاً : لقد أسهم البحث - بصورة مباشرة وغير مباشرة- في رسم وترسيخ صورة نمطية لمكونات المجتمع العراقي (البدوي- الريفي- المدني)، وانطلق في ترسيم هذه الصورة و ترسيخها من التركيز على المقولات الشعبوية المتداولة بين أبناء هذه المكونات، مع أن وظيفة عالم الاجتماع الحداثي تتطلب تجاوز الترسيم الشعبوي باتجاه البحث عن آفاق وحلول تنهي هذه الصور القارّة التي أسهم كل من الحكم التركي والاستعمار البريطاني والحكومات العراقية المتتالية في انتاجها وإعادة انتاجها.

خامساً : يجنح البحث إلى الإفراط في التعميم وإطلاق الأحكام، إلى درجة الإيحاء بأن المجتمع العراقي (حتى عام ١٩٥٨ !) ليس إلا مجموعات من القتلة واللصوص وقطاع الطرق والأفّاقين، ومن ذلك قوله على سبيل المثال لا الحصر: (من النادر جداً أن نجد فلاحاً عراقياً غير سارق)! لقد ضخم الوردي حجم الاستثناء الذي يمكن أن نقع عليه في أي مجتمع بشري وعمّمه على نحو يتعارض مع حقيقة أن الأربعينات والخمسينات مثّلت (الزمن الذهبي الجميل) في التاريخ العراقي الحديث، بدليل المثل المأثور في تلك الحقبة: القاهرة تكتب و بيروت تطبع و بغداد تقرأ! و بدليل أن تلك الحقبة أطلعت و احتضنت - على سبيل المثال لا الحصر – كلاً من بدر شاكر السياب و نازك الملائكة و عبدالوهاب البياني و جبرا ابراهيم جبرا. وقد جانب الصواب ناشر(البحث/الكتاب) حين أكد أن هذا البحث يفسر ما آل إليه المجتمع العراقي في عام ٢٠٠٤ من اقتتال واحتراب نعرف الآن - أكثر من أي وقت مضى - أن الاحتلال العسكري الأميركي، بمقدماته وأعراضه ونتائجه، هو المسؤول الأول والأخير عنه.

سادساً : ينعى الوردي على مكوّنات المجتمع العراقي ذات الأصول الصحراوية البدوية، تعظيمها لقيمة الربح المادي على حساب الأخلاق، والسؤال المدوّي الذي يمكن أن نفجّره ها هنا هو: وهل (الربح) إلا القيمة العليا في الحضارة الرأسمالية بوجه عام والمجتمعات الغربية بوجه خاص؟ فلماذا يحق لتلك المجتمعات (المتحضرة وغير البدوية) أن تربح وأن تجعل الربح عنوان حضارتها المادية ولا يحق للمجتمع العراقي وسائر

المجتمعات العربية (البدوية وغير المتحضرة) أن تربح وأن تجعل الربح عنوان حضارتها الجديدة؟!

سابعاً : يتجاهل الوردي حقيقة أن البداوة ليست حكراً على المجتمعات العربية، بل هي أسلوب عيش ونمط تفكير وجد في عقر مركز الرأسمالية العالمية وأعني به الولايات المتحدة الأميركية؛ فما الروايات والأفلام والمسلسلات التي نقرأها ونشاهدها الآن عن سكان الغرب الأميركي (الكاوبوي) في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إلا ضرب من (البداوة الأميركية) التي استندت إلى قيم القوة والعنف والغزو والنهب والتمرّد على القانون، والتي تمت شيطنتها طوال قرنين من الزمان جرّاء التصادم بين النزعة الأميركية المركزية والنزعة الأميركية المتحررة والمغامرة والفردية، ثم تم استعادتها وإعلاؤها لأسباب رومانسية، بعد أن حسم الصراع لصالح هيمنة النزعة المركزية.

ثامناً : علاوة على أن الوردي يقلّل من شأن الاضطهاد الذي تعرض له البدو على أيدي الحكام الأتراك والانجليز وغيرهم من حكام الدولة العربية القطرية - كما هو حال البدو المصريين في سيناء حتى هذا اليوم- كما أنه يغفل العديد من هبّاتهم الوطنية في العراق وغيره من أقطار الوطن العربي، فإنه لم يقدّم كشف حساب متوازن يظهر الدور المرجعي الاستراتيجي الذي اضطلع به البدوي على صعيد تشكيل الثقافة العربية، وهو الدور الذي اضطلع المفكر العربي الكبير محمد عابد الجابري بتجلية العديد من ملامحه

عبر فصل مذهل هو (الأعرابي صانع العالم العربي) ضمن كتابه الفذّ (تكوين العقل العربي).

تاسعاً: من الملاحظ أن الركاكة التي كادت تبلغ أحياناً درجة الرطانة الاستشراقية قد رانت على أسلوب كتابة البحث بوجه عام، وأن الأخطاء اللغوية والنحوية والإملائية قد تناثرت على امتداد صفحات هذا البحث/الكتاب و بنسبة لا تليق بباحث كان قد حصل على ثلاث شهادات جامعية عليا وأصبح مدرساً جامعياً. علماً بأن التبسط في الأسلوب و محاكاة الروح الشعبية شيء و أن الاستهانة بقواعد التعبير و الأداء اللغوي السليم شيء آخر.

عاشراً: حتى لو افترضنا جدلا صحة الأحكام المتطرفة التي انتهى إليها الوردي بخصوص المحصّلة الأخلاقية لمكوّنات المجتمع العراقي (البدو، الريفيون، المدينيون)، إلا اننا لا نقف على تحليل سوسيولوجي معمّق ومحترف، يحدد ويفسر لنا أسباب الانهيار الأخلاقي في المجتمع العراقي حتى عام ١٩٥٨. علماً بأن ما لحق بالمجتمع العراقي من انهيار (كذا) لا يختلف في كثير أو قليل عما لحق بسائر المجتمعات العربية من انهيارات، كما أن ما لحق بهذا المجتمع من تحولات على صعيد السلوكيات و القيم لا يختلف في كثير أو قليل عما لحق بالعديد من المجتمعات الغربية و الشرقية جراء التغير في أنماط و أساليب العيش و بفعل اصرارها على اللحاق بركب التمدن. و لو توجهت بالسؤال لمواطن صيني أو ياباني أو روسي أو فرنسي أو بريطاني أو أميركي، بلغ الستين من العمر فقط، لأسمعك -

بخصوص الانقلاب في القيم و العادات و التقاليد- كثيراً من الشكوى و قليلاً من الرضى! و هذا كله يؤكد أمراً من أمرين أو هو يؤكد الأمرين في الوقت ذاته: أن المجتمع العراقي ليس بدعاً في هذا التحول الذي أصابه، و أن المجتمع العراقي لم يحظ بالمقاربة السوسيولوجية المناسبة التي تفسر هذا التطرف في التحول الذي ألم به، إذا سلّمنا جدلاً بأنه قد أصيب به على نحو مضاعف.

حادي عشر: مع أن هذه المراجعة النقدية لا تنطلق من منظور قومي، بل من منظور معرفي بحت، إلا أن في مقدورنا،و حتى وفق المنظور المعرفي الخالص، أن نلاحظ ذلك الإيحاء بأن العراق بلغ ما بلغ من انهيار جرّاء الهجرات البدوية المتوالية القادمة من الجزيرة العربية، مع أنه يمثل أقدم مركز حضاري في العالم. و ردنا البديهي على ذلك أن هذه الهجرات البدوية العربية هي التي أسست البصرة و الكوفة و هي التي أسهمت بالقسط الأوفر في مشروع إنشاء الدولة العباسية و بناء عاصمتها بغداد، أي أنها استقرت و تحضّرت و حضّرت مساحات شاسعة من الكرة الأرضية. و الغريب أن الوردي يسلط الضوء على هذه الهجرات البدوية العربية المتوالية باتجاه العراق و لا يدخر وسعاً لتحميلها مسؤولية انحطاط العراق، لكنه يتغافل تماماً عن تلك الموجات البدوية غير العربية التي اجتاحت العراق و أسهمت إسهاماً مباشراً في انهيار الخلافة العباسية و في انهيار المشروع الثقافي العربي.

ثاني عشر: هذه المراجعة النقدية لم تنطلق أيضاً من منظور ماركسي، بل من منظور معرفي بحت، و مع ذلك فلا يسعنا إلا أن نلاحظ ذلك الاجتزاء و تلك الانتقائية في التحليل الطبقي. إذ باستثناء الاشارات الخاطفة إلى الكيفية التي تحول وفقها شيوخ القبائل إلى إقطاعيين يملكون الأر ض و ما عليها و من عليها لكنهم يعيشون في المدن، فإننا لا نقف على أي تشخيص طبقي للمجتمع العراقي بوصفه مجتمعاً يتكون من طبقة أرستقراطية و طبقة برجوازية -بكل شرائحها- و طبقة كادحة تتكون من العمال و الفلاحين، فضلاً عن أننا لا نقف على تشخيص ناضج لعلاقات الانتاج و قوى الانتاج.

****

في ضوء كل ما سبق، ورغم الإرث السوسيولوجي الجليل الذي خلّفه علي الوردي و رغم سلوكه الفردي المتقشف والزاهد في السلطة، إلا أن بحث/كتاب (الأخلاق والضائع من الموارد الخلقية: دار الورّاق للنشر، بيروت،٢٠٠٧) لم يمثل تمرينا في علم الاجتماع الشعبوي فحسب، بل هو مثّل أيضاً - دون قصد من المؤلف و طوال أربعة عقود - مستنداً نظرياً قاسياً في أيدي كل الذين نادوا بضرورة تغريب المجتمع العراقي وإلحاقه بحضارة الغرب الرأسمالي ، عبر تفكيك المكونات التاريخية لهذا المجتمع، وهو ما تحقق على نحو مأساوي جرّاء الاحتلال الأميركي للعراق. و لو قيض لعلي الوردي أن يعيش حتى يرى الأهداف الحضارية الأولى التي استهدفها الاحتلال الأميركي للعراق، لأدرك أن انهيار مشروع الدولة العربية المركزية ممثلة بالخلافة العباسية، و ما أعقبها من انهيار للمشروع الثقافي القومي و بروز لعصور الدويلات العربية و انفراط مفجع لعقد

الأمن و الأمـان، هو المدخل التـاريخي لتفسير انهيـار الشخصية العربيـة و انقـلاب قيمهـا رأسـا علـى عقـب، حتـى غـدا البقـاء علـى قيـد الحيـاة مقرونـاً بمهـارات الـشطارة و العيـارة هـو العنـوان الـرئيس لهـذه الشخـصية، مدينيـة كانت أم ريفية أم بدوية، و قد فاقم هاجس البقاء على قيد الحياة بأي ثمن فـي ظل الحكم التركي و الاستعمار الغربي و الدولة القطرية العربية الحديثة من هذا الانهيار الحـاد فـي معـالم الشخـصية العربيـة، جـرّاء التوظيـف الـسلبي و المـضاعف لهـذا الهـاجس مـن قبـل الأتـراك و الادارات الاسـتعمارية و الحكومات العربية، التي لم تدخر –مجتمعة- وسعاً لتعميق الصور النمطيـة الـسلبية المتبادلـة بـين مكونـات المجتمـع العربـي و اذكـاء نـار التناقـضات المفتعلة، من أجل ضمان مصالح الولاة و الحكام، اتراكاً و مستعمرين و عربـاً! إن الطريـق الوحيـد المـضمون لاستعادة كل مـا سـال مـن ميـاه وجـه الشخصية العربية يتمثل في بناء الدولة القطرية العربية الحديثة فعلاً و ليس شـعراً، و مـن يـدري.. فلعـل هـذه الدولـة القطريـة العربيـة الحديثـة الحقيقيـة تؤدي بنا إلى فضاء سياسي عربي جامع مرة أخرى؟!